

# عملية القرن للسطو الـ1605#

للكاتب الإيطالي: ماني

By [Manlio Dinucci](#)

Global Research, April 26, 2011

Global Research and Il Manifesto

(Translated from English) 26 April 2011

عملية القرن للسطو المالى: إستباحة صناديق ليبيا للثروة السيادية

للكاتب الإيطالي: مانليو دينوسي

**Financial Heist of the Century: Confiscating Libya's Sovereign Wealth Funds (SWF) by Manlio Dinucci**

ترجمة أمل زكى

نشر هذا المقال بصحيفة "إل مانيفسو" الإيطالية فى 12 أبريل 2011

فى 22 أبريل 2011 John Catalinotto "ترجمه للإنجليزية" جون كاتالينوتو

ونشر بالإنجليزية بموقع جلوبال ريسرش فى 24 أبريل 2011

ترجمته أمل زكى من الإنجليزية للعربية فى 25 أبريل 2011

ليس الهدف من الحرب على ليبيا السيطرة فقط على احتياطي النفط (المقدر حالياً بحوالى 60 بليون برميل) وهو أكبر احتياطي نفطى فى إفريقيا، وتكلفة استخراجة هى الأقل على مستوى العالم. ولا السيطرة فقط على احتياطي الغاز الطبيعي، المقدر بحوالى 1500 بليون متر مكعب. بل هناك أيضاً صناديق الثروة السيادية الليبية، التى تقع فى بؤرة اهتمام رعاة عملية (الحماية التى يقودها الناتو. تلك الصناديق تمثل الرأسمال الليبى المستثمر "Unified Protector" (الموحدة فى الخارج.

تدير هيئة الاستثمار الليبية صناديق ثروة سيادية تقدر قيمتها بحوالى 70 بليون دولار. وإذا ما أضيف لها الاستثمارات الاجنبية التى يديرها البنك المركزى الليبى وهيئات ليبية أخرى، ترتفع قيمة الثروة السيادية الليبية إلى أكثر من 150 بليون، وربما أكثر من ذلك. حتى وإن كانت ثروة

الصناديق الليبية، اقل من مثيلتها فى السعودية والكويت، فإنها تتميز بحركة نمو سريعة، فعندما تأسست هيئة الاستثمار الليبية عام 2006، كان تحت تصرفها 40 بليون دولار. استثمرت هيئة الاستثمار الليبية أموالها خلال 5 سنوات فقط (من 2006-2011) فى أكثر من 100 شركة بشمال إفريقيا، واسيا، وأوروبا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية فى أنشطة مالية مختلفة منها: شراء أسهم، استثمارات بنكية، وعقارية، استثمارات فى مجال الصناعة وشركات النفط، وغيرها.

فى إيطاليا، تركزت الاستثمارات الليبية فى بنك "يونى كريدى" ( حيث تملك هيئة الاستثمار الليبية والبنك المركزى الليبى 7,5 % من الأسهم)، وتمتلك 2% من أسهم شركة "فينميكانكا" ثانى أكبر مجموعة صناعية فى إيطاليا، وأكبر مجموعة صناعية إيطالية فى التكنولوجيا المتقدمة (هاي تك) تعمل فى مجال الدفاع، والفضاء، والأمن، والتشغيل الآلى، والنقل، والطاقة. أما فى شركة "إينى" الإيطالية للنفط فتملك ليبيا (1%)، هذه الاستثمارات بما فيها 7,5 % من أسهم نادى "يوفينتوس" الإيطالى لكرة القدم. لها دلالات سياسية أكثر منها اقتصادية، حيث أن مبلغ (الاستثمارات حوالى 5,4 بليون دولار (البليون = مليار

بعد أن رفعت واشنطن اسم ليبيا من القائمة السوداء، باعتبارها دولة مارقة، تطلعت ليبيا للحصول على مكانة لها على المستوى الدولى، بتركيزها على دبلوماسية صناديق الثروة السيادية، فمجرد أن رفعت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى سياسية الحظر عن ليبيا عام 2004، وبعد أن عادت كبريات شركات النفط للعمل فى ليبيا مرة أخرى، استطاعت ليبيا الاحتفاظ بفائض تجارى يقدر بحوالى 30 بليون دولار فى السنة. وهو الذى تم استخدامه على نطاق واسع فى الاستثمارات الأجنبية. أفرزت إدارة صناديق الثروة السيادية آلية جديدة للنفوذ والفساد تحكم فيها الوزراء، والمسئولين الأصغر، استطاعت على الأرجح الهروب من رقابة القذافى نفسه، يؤكد على ذلك حقيقة ما حدث عام 2009، حيث اقترح القذافى أن يذهب مبلغ ال 30 بليون دولار الناتج من عوائد النفط مباشرة للشعب الليبى. هذا الاقتراح فاقم الشقاق داخل الحكومة الليبية

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية والدوائر الحاكمة فى أوروبا أنظارها على هذه الصناديق. حتى أنهم وضعوا أيديهم على صناديق الثروة السيادية، قبل القيام بالهجوم العسكرى على ليبيا، لوضع أيديهم على ثروة الطاقة. وقد سهل لهم هذه العملية رئيس هيئة الاستثمار الليبية "محمد لياس" نفسه، كما كشفت الوثائق التى سربها موقع ويكيلكس. فحسب تلك الوثائق، أبلغ "محمد لياس"، فى 20 يناير 2011 سفير الولايات المتحدة بطرابلس أن هيئة الاستثمار الليبية، قد وضعت 32 بليون دولار فى بنوك الأمريكية. وبعد خمسة أسابيع، فى 28 فبراير، قامت وزارة الخزانة الأمريكية بتجميد الحسابات، ووفقاً للتقارير الرسمية، فإن هذا المبلغ يعد الأكبر من نوعه فى تاريخ المبالغ التى قامت واشنطن بتجميدها، و"التحفظ عليها من أجل مستقبل ليبيا". لكن هذا المبلغ تم ضخه فى الحقيقة، فى شرايين الاقتصاد الأمريكى. الذى تتفاقم ديونه أكثر فأكثر. بعد ذلك بأيام قليلة، جمد الاتحاد الأوروبى مبلغ 45 بليون يورو بالصناديق الليبية

وسيكون للانقضاء على صناديق الثروة السيادية الليبية تأثيراً قوياً بوجه خاص فى إفريقيا. فقد استثمرت الشركة الليبية العربية الإفريقية للإستثمار فى ما يقرب من 25 دولة بإفريقيا، تقع 22 دولة منها بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وكان من المخطط أن تتم زيادة الاستثمارات فى السنوات الخمس القادمة، وبخاصة فى مجال التعدين والصناعة والسياحة والاتصالات. وقد واجهت الاستثمارات الليبية ممانعة فى إنشاء شركة "راسكوم"، أول شركة للأقمار الصناعية فى إفريقيا (راسكوم الليبية الإفريقية للقمر الصناعى الإفريقى) المسئولة عن التحكم فى القمر الصناعى الأفريقى ( قاف1)، الذى دخل المدار الفضائى فى أغسطس 2010، وسمح للدول الأفريقية أن تستغل عن شبكات الأقمار الصناعية الأمريكية والأوروبية، ووفر مئات الملايين من الدولارات سنوياً.

والأهم من هذا كله هو أن الاستثمار الليبي قام بإنشاء ثلاثة مؤسسات مالية بمبادرة من الاتحاد الإفريقي، هي بنك الاستثمار الإفريقي ومقره بالعاصمة الليبية طرابلس، وصندوق النقد الإفريقي ومقره مدينة "ياوندى" عاصمة الكاميرون، والبنك المركزى الإفريقي ومقره "ابوجا" عاصمة جمهورية نيجيريا الفيدرالية. إن تطوير هذه الهيئات، سيمكن الدول الإفريقية من الخروج من دائرة السيطرة التى يفرضها عليها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والتخلص أيضاً من الفرنك الفرنسى، وهى العملة التى أجبرت 14 دولة إفريقية من الدول التى كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى على استعمالها. وتجميد صناديق الثروة الليبية يوجه ضربة قاسمة لهذا المشروع برمته. فالأسلحة التى يستخدمها "الرعاة"، ليست فقط تلك المستخدمة فى العملية "العسكرية ضد ليبيا، المسماة "بالحماية الموحدة".

ترجمة أمل زكى

أبريل 2011 25

The original source of this article is Global Research and II Manifesto (Translated from English)

Copyright © [Manlio Dinucci](#), Global Research and II Manifesto (Translated from English), 2011

[Comment on Global Research Articles on our Facebook page](#)

[Become a Member of Global Research](#)

Articles by: [Manlio Dinucci](#)

About the author:

Manlio Dinucci est géographe et journaliste. Il a une chronique hebdomadaire "L'art de la guerre" au quotidien italien il manifesto. Parmi ses derniers livres: Geocommunity (en trois tomes) Ed. Zanichelli 2013; Geolaboratorio, Ed. Zanichelli 2014; Se dici guerra..., Ed. Kappa Vu 2014.

**Disclaimer:** The contents of this article are of sole responsibility of the author(s). The Centre for Research on Globalization will not be responsible for any inaccurate or incorrect statement in this article. The Centre of Research on Globalization grants permission to cross-post Global Research articles on community internet sites as long the source and copyright are acknowledged together with a hyperlink to the original Global Research article. For publication of Global Research articles in print or other forms including commercial internet sites, contact: [publications@globalresearch.ca](mailto:publications@globalresearch.ca)

[www.globalresearch.ca](http://www.globalresearch.ca) contains copyrighted material the use of which has not always been specifically authorized by the copyright owner. We are making such material available to our readers under the provisions of "fair use" in an effort to advance a better understanding of political, economic and social issues. The material on this site is distributed without profit to those who have expressed a prior interest in receiving it for research and educational purposes. If you wish to use copyrighted material for purposes other than "fair use" you must request permission from the copyright owner.

For media inquiries: [publications@globalresearch.ca](mailto:publications@globalresearch.ca)